

## أثر الاحتلال الأمريكي في هوية العراق العربية

د. حميد شهاب أحمد (\*)

إن أخطر نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق هو محاولة تغيير الهوية العربية للعراق، ومحاولات المساس بالهوية الثقافية العربية وراثتها الحضارية للدول العربية الأخرى. وبالاستناد إلى هذه الحجة أو تلك اتخذت الإدارة الأمريكية من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة للحرب، واحتلال العراق، على أساس ارتباط هذا البلد بتنظيم القاعدة الذي كان وراء أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ولكن الحقيقة أن المحافظين الجدد الذين عادوا إلى السلطة من جديد عام ٢٠٠٠ بعد أن أصبح بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة، كانوا قد خططوا، قبل ذلك، لاحتلال العراق؛ وذلك حينما وقع هؤلاء في ٣ يونيو ١٩٩٧ إعلان مبادئ الجماعة، مؤكدين أن التحدي الرئيس للولايات المتحدة، هو ابتداء قرن جديد ملائم للمبادئ والمصالح الأمريكية؛ وهو الأمر الذي يتطلب "مؤسسة عسكرية قوية مستعدة لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل على حد سواء، وسياسة خارجية تروج للمبادئ الأمريكية بشجاعة ووضوح في الخارج، وقيادة وطنية تقبل المسئوليات الكونية للولايات المتحدة. ووجهت هذه الجماعة نداء مباشرا إلى الرئيس بيل كلينتون، قالت فيه: إن من أهدافها الرئيسية إسقاط نظام صدام حسين، وإلّا فإن سلامة القوات الأمريكية في المنطقة وسلامة أصدقائنا وحلفائنا؛ مثل إسرائيل والدول العربية، وسلامة جزء كبير من مخزون النفط

(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

العالمي ستكون معرضة للخطر. وأعلنت الجماعة كذلك أن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تظل مشلولة بسبب إصرار غير مبرر على الإجماع في مجلس الأمن. إذن يجب تجاهل الأمم المتحدة، ولن يكون العراق نهاية المطاف"<sup>(١)</sup>.

ثم أصدرت هذه الجماعة تقريراً اسرياً لاحقاً في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠، قالت فيه: إن صدام سيوفر عذراً للتوسع الأمريكي في المنطقة. وجاء في التقرير: "في حين يوفر النزاع الذي لم يسو، منح العراق التبرير الفوري، فإن الحاجة إلى وجود قوة عسكرية أمريكية كبيرة تتجاوز موضوع نظام صدام حسين"<sup>(٢)</sup>.

وعندما سنحت الفرصة لليمين الأمريكي المتطرف للعودة إلى السلطة في واشنطن بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس كلينتون، وهذا الفريق لديه قناعة كاملة أن الاستراتيجية التي كان قد طرحها في عهد الرئيس ريجان هي التي أدت إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وفككت الاتحاد السوفيتي.

ورأى هذا الفريق أيضاً، أن إدارة كلينتون أضاعت فرصة ذهبية، ولم تتمكن من استكمال هذه الاستراتيجية، والمضى قدماً لإعادة صياغة النظام العالمي على وفق رؤية الولايات المتحدة التي أنتت إليها قيادة هذا النظام بدون منافس، وأن هذه الفرصة تعود من جديد لتعويض ما ضاع.

وفي سياق رؤيته العالمية الجديدة تبنى اليمين الأمريكي رؤية تجاه العالم العربي تركز على الانحياز المطلق لإسرائيل، وتعد السلطة الفلسطينية مسنولة عن فشل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للقضية.

ووفقاً لتلك الرؤية نفسها تصدرت مهمة القضاء على النظام العراقي جدول أعمالها وألوياتها بوصفها جزءاً من مهمة لم تكتمل؛ هي مهمة تحرير الكويت. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتتيح لهذا اليمين الأمريكي المتطرف فرصة غير متوقعة لبلورة رؤية جديدة متكاملة لإعادة تشكيل خارطة

الشرق الأوسط برمتها، بما يتناسب مع مشروعه للهيمنة المنفردة على العالم<sup>(٣)</sup>. إن الحجج التي استندت إليها الإدارة الأمريكية للحرب على العراق والتي تشير إلى اتهام النظام العراقي السابق بعلاقته بتنظيم القادة باطلة؛ إذ لم تثبت صحتها فيما بعد، وهذا ما أقرته أعلى القيادات في الإدارة الأمريكية مؤخرا، كما سبق اعترافها ببطلان حجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى أن الولايات المتحدة ذهبت في حربها على العراق بدون تفويض من الأمم المتحدة، وضد إرادة المجتمع الدولي، كذلك ضد إرادة دول المنطقة التي رفضت جميعها منطلق الحرب الأمريكية، على الرغم من أن دول الجوار الإقليمي للعراق قد عانت كثيرا من سياسات نظام صدام، ولم تكن متوافقة معه.

إذا، فإن الحجج التي استندت إليها الولايات المتحدة لحربها على العراق حجج باطلة، ومن ثم فقدت هذه الحرب مشروعيتها، هذا إذا ذهبنا افتراضا مع مشروعية الحرب استنادا إلى الحجج الأمريكية التي سوغتها لهذه الحرب مثلما ذكرنا.

على أن الحرب قد وقعت، وسقط نظام صدام، واحتلت الولايات المتحدة العراق، وما زال هذا الاحتلال مستمرا منذ ما يقارب أربع سنوات، وكل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والخدماتية... إلخ تزداد سوءا في العراق يوما بعد آخر. ولم يحصد العراق غير الخراب والدمار والفتنة الطائفية ومحاولات التقسيم. كما لا يوجد في الأفق أي تلويح، لا في الأمد القريب أو البعيد، لأي انسحاب أمريكي أو جدولة لهذا الانسحاب. وقد رفض الرئيس بوش كثيرا من المقترحات للانسحاب أو الجدولة، متمسكا بمنطق الاستمرار في بقاء القوات الأمريكية هناك؛ متذرا بمحاربة الإرهاب في ذلك البلد، وأن الانسحاب يعني الفشل وهو ما لا يريد.

وباحتلال العراق جاءت الولايات المتحدة إلى المنطقة الأهم في العالم،

من حيث موقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة وفي مقدمتها النفط، فضلا عن أنها مهد الحضارات والثقافات والأديان.

وهنا لابد من العودة قليلا إلى الوراء، ففي فترة الحرب الباردة، وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة تقود المنطقة بشكل غير مباشر، وعبر حلفائها، سواء كانوا من العرب أو من غيرهم؛ إذ لم يكن لها التأثير المطلق في المنطقة، وذلك بسبب التنافس الدولي عليها الذي كان أحد سمات نظام القطبية الثنائي، ولكن بعد الحرب الباردة وتربعها على القطبية الدولية، ارتأت أن تدير شئون المنطقة بشكل مباشر، ورسمت مجيئها للمنطقة بشكل تدريجي، وكان لابد لها من إيجاد الذرائع والأسباب لمجيئها هذا.

فمن أجل بلورة النظام العالمي الجديد الذي جاء ذكره على لسان الرئيس بوش الأب، قامت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا ضد العراق عام ١٩٩١ - أخرجه بالقوة العسكرية من الكويت، ودمرت آتة العسكرية، وفرضت حصارا عليه دام أكثر من ١٢ عاما.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن صدام حسين بغزوه الكويت، هو الذي أتاح الفرصة للولايات المتحدة لتجسيد رؤيتها للنظام العالمي الجديد على أرض الواقع. ومن أجل ترسيخ هذا النظام العالمي الجديد، وبعمل انفرادي يكاد يكون أمريكيا هذه المرة - تحالف معها عدد قليل من الدول منها بريطانيا - جاءت حرب الخليج عام ٢٠٠٣ التي من خلالها تريد الإدارة الأمريكية تشكيل القاعدة الأساسية في بناء مستقبل العلاقات الدولية الذي يكرس هيمنتها وأحاديتها، ومن خلال العراق هذه المرة.

وبهذا الاحتلال سقط العراق في قبضة الهيمنة الأمريكية، وأن للولايات المتحدة أن تتحكم في شئونه الداخلية والخارجية، عبر رسمها للطريق الذي يجب على السلطات العراقية المتعاقبة السير فيه، بعد أن دمرت بناء الدولة

بالكامل، لتعيد هذا البناء من جديد على وفق النظرة الأمريكية التى من خلالها تطل على منطقة الشرق الأوسط، فى محاولة منها لإحداث التغيير فى نظمها السياسية و هياكلها الاجتماعية بما يتلاءم مع مصالحها وأهداف حليفها إسرائيل.

هناك عدة أهداف أمريكية من وراء الاحتلال الأمريكى للعراق؛ منها:

( أ ) السيطرة على منابع النفط والسيطرة على المنطقة والتحكم فى هذه الثروة.

(ب) أن الوجود الأمريكى فى المنطقة يمثل عنصر قوة إضافية لإسرائيل.

(ج) الهيمنة العالمية.

(د) محاربة الإرهاب فى غير عقر دار الولايات المتحدة.

ولن نتناول هذه الأهداف لكثرة ما كتب عنها، ولكننا سنتناول هدفاً آخر يتمثل فى تغيير ملامح الهوية العربية للعراق، وفرض التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الدول العربية الأخرى، متذرة بأن الإصلاح ضرورى للقضاء على بؤر الإرهاب، وهنا لابد من تسليط الضوء على وفق الفكر الأمريكى.

فالولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق، ادعت أنها تعمل على أن يكون العراق نموذجاً للإصلاح على الطريقة الأمريكية لكى تقضى به دول المنطقة. فمن وجهة النظر الأمريكية أن عمليات الإصلاح الشامل فى الدول النامية أصبح أمراً حتمياً؛ من أجل سلامة الأمن القومى الأمريكى؛ "فالإرهاب" من وجهة النظر الأمريكية ولد فى أحضان الدول النامية أو الأكثر تخلفاً.

إذا فالتصدى للإرهاب يكمن فى إصلاح مجتمعات هذه الدول سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. فهنا مثلاً يرى كولن باول وزير الخارجية

الأمريكي السابق، أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى إعادة النظر في قضايا أخرى؛ مثل القضاء على الفقر. فالمجتمعات الفقيرة تفتقر إلى الحرية والحقوق السياسية والإنسانية، كما أنها هي التي يتفشى فيها الفساد بدرجة كبيرة؛ ومن ثم تصبح بيئة لنمو خلايا إرهابية فيها.

كذلك - في السياق نفسه - يؤكد كولن باول أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تكسب حربها ضد الإرهاب، إلا إذا واجهت أسبابه الحقيقية التي تكمن جذوره في الأسس الاجتماعية والسياسية التي تسببت في زيادة تخلف المجتمعات الفقيرة. فالولايات المتحدة تدعى أنها تضع على عاتقها ضرورة نشر مبادئ العدل والمساواة، وليس فقط الردع إذا ما لجأوا إلى القيام بأعمال إرهابية؛ لذلك يتعين على الإدارة الأمريكية أن تقدم المساعدات للدول الفقيرة لكي تتغلب على أسباب فقرها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال عمل إصلاحات وتغييرات شاملة في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية لكي توفر العدل والأمان لشعبها. حينئذ يمكن لهذه الشعوب أن تخطو خطوات كبيرة نحو التنمية المستدامة، ومن ثم يمكن القضاء على جذور الإرهاب<sup>(٤)</sup>.

وخلاصة القول: يرى كولن باول أن رؤية الرئيس بوش لعملية الإصلاح الشامل في الدول الفقيرة (ومنها دول الشرق الأوسط) تبدأ من تغيير النظام السياسي السلطوي إلى نظام ديمقراطي يعلن سيادة القانون، ويمكن الشعب من المشاركة، ويتيح لأفراده الفرص لاستخدام مواهبهم الإبداعية.

وقد عبر الرئيس بوش عن استراتيجيته بهذا الصدد من خلال ثلاثة محاور: الاقتصادية والسياسية والأمنية، من أجل خلق عالم أفضل<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أنه فات باول أن هذه الإصلاحات وحدها لا تكفي لاستئصال جذور الإرهاب، فهذه الإصلاحات وفرضها من طرف واحد بدون استجابة الطرف الثاني لا يحقق الغاية المرجوة، وهذا يرتبط أيضا بمصادقية الولايات

المتحدة الأمريكية؛ إذ إن دول العالم الثالث - وخاصة العربية منها - فاقدة لهذه المصادقية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإلى جانب الإصلاح يجب أن تتخذ الولايات المتحدة سلسلة من القرارات والسياسات التي يتضح من خلالها عدم انحيازها إلى طرف دولي دون آخر؛ كانحيازها إلى جانب "إسرائيل"، بل يجب أن تضغط على هذه الأخيرة بمستوى الضغط نفسه الذي تمارسه على الجانب الفلسطيني من أجل إقامة السلام وفقا للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ووفقا لمبادئ العدل الدولية.

كذلك نذكر هنا أن بؤر الإرهاب لم تولد كلها في الدول الفقيرة، بل إن أساسها وجد في مجتمعات غنية كالمجتمع المعهودي. لكن السياسات الأمريكية وانحيازها الدائم إلى جانب "إسرائيل" وغيرها من السياسات تجاه العرب والعالم الإسلامي، هو أحد الأسباب المهمة وراء وجود هذه البؤر. وعليه فإن أرادت الولايات المتحدة القضاء على الإرهاب وجذوره، فلا بد لها من أن تعمل مع المجتمع الدولي ومنظماته الإقليمية والدولية على إيجاد حلول ناجحة لجميع مشاكل العالم، ويجب - كذلك - أن يسود النظام السياسي الدولي مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية، ويجب على الولايات المتحدة أن تكون في طليعة الدول التي تجسد هذا المبدأ؛ بوصفها الدولة الأقوى والأولى في العالم.

أما فرانسيس فوكوياما، فيرى أن إحدى المشاكل التي يعاني منها العالم المعاصر، والتي ستؤدي إلى زيادة الإرهاب والقلق والاضطرابات هي ضعف جهاز الدولة في كثير من بلدان العالم الثالث، وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وبعض دول آسيا، فالدولة ليست قوية هناك بما فيه الكفاية، لكي تضبط الأمور، وتمنع اندلاع الفوضى وانتشار الجرائم وعدوان القوى على الضعيف، والفقير على الغني. ومن بين هذه الدول التي انهار نظامها المركزي

وأجهزتها الأمنية والبيروقراطية: الصومال، وهايتى، وكمبوديا، والبوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، والعراق.

ويؤكد فوكوياما أن انهيار أجهزة الدولة المركزية أو ضعفه يؤدي إلى اندلاع الحروب الأهلية بين مختلف الفئات العرقية أو القبلية أو الطائفية، كما يؤدي إلى ازدهار الحركات الإرهابية التي تستغل هذه الفوضى العامة لتنفيذ مخططاتها، بل احتلالها بعض مناطق البلاد التي انهارت سلطة الدولة فيها من أجل إقامة قواعدها الإرهابية عليها.

ثم يضيف قائلا:

"إن أطروحتى فى هذا الكتاب تتمثل فيما يأتى: أحد أهم المشاكل التى تواجه العالم المعاصر والأمة الدولية هو ضعف الدولة أو انعدامها فى بعض المناطق. لماذا؟ لأن ذلك يؤدي إلى انتشار الفقر المدقع، ومرض الإيدز، والجريمة المنظمة، والمتاجرة بالمخدرات، وأخيرا الإرهاب. ومن ثم فإن بناء الدولة فى هذه البلدان المنكوبة يشكل إحدى المهام الملقة على عاتقنا فى بداية هذا القرن الواحد والعشرين. ولكن ليس من السهل أن ننقل مؤسسات الدولة القومية فى الغرب إلى دول العالم الثالث لكى نزرعها فيها. والواقع أن بناء الدولة فى بلدنا عملية معقدة، وتستغرق وقتا طويلا، فتشكيل مؤسسات اقتصادية وسياسية وديمقراطية وأمنية فى بلدان الجنوب ليس أمرا سهلا على الإطلاق"<sup>(٦)</sup>.

ويواصل فوكوياما تحليلاته بالرؤية التى ترى أن الدولة تمارس وظائفها بشكل سلبي أيضا، فقد تحكم المواطنين بيد من حديد، وتعطل سلطة القانون، وتستغل الأوضاع لصالح الحكام ضد المحكومين؛ ومن ثم ينبغى التفريق هنا بين الدولة الديمقراطية التى تحكم باسم القانون والدولة الاستبدادية التى لا تعرف إلا قانون القوة والتسلط والتعسف. ولكن حتى وجود دولة مثل هذه يبقى أفضل من عدمه.



لذلك يفرق فوكوياما بين الدولة فى الغرب والدولة فى العالم الثالث، فهو يرى أن الدولة ليست موجودة إلا بالاسم فى كثير من بلدان آسيا وأفريقيا والشرق الوسط. والواقع أنه يصعب نقل مؤسسات الدول الغربية المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث، وهذا ما اكتشفه قادة تونس والجزائر وسوريا ومصر والعراق، ومعظم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بعد الاستقلال<sup>(٧)</sup>.

وبرغم الفارق الكبير بين الدول الغربية ودول العالم الثالث؛ فإن فوكوياما يرى إمكان نقل قيم الحداثة الغربية من العالم الغربى إلى دول العالم الثالث. وهو بذلك يرد على أفكار صمونيل هنتجتون التى جاء بها عام ١٩٩٦، والتى مؤداها أن قيم الحداثة الغربية ليست كونية وإنما خصوصية، وهى لا تنطبق إلا على بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. ويرى فوكوياما أن التطورات اللاحقة كذبت مقولة هنتجتون؛ إذ إن معظم الدول الشيوعية السابقة أخذت تبنى النظام الديمقراطى، كذلك الأمر فيما يخص دول أمريكا اللاتينية وسواها. ومن ثم فالحداثة السياسية أصبحت تنتشر خارج أوروبا الغربية وأمريكا، ولكن بالطبع يلزمها بعض الوقت لكى تترسخ، فالمسألة تحتاج إلى بعض الوقت كما هو معلوم. حتى فى الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان لم تترسخ بين عشية وضحاها، فما بالك بالدول الأخرى<sup>(٨)</sup>.

والغاية التى نريد أن نصل إليها من حديث فوكوياما الذى يرى أن التوتاليتارية الفاشية سقطت عام ١٩٤٥ باندحار هتلر، وأن التوتاليتارية اليمارية سقطت بسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، وبعد أن انتصرت الديمقراطية الليبرالية، وهيمنت على العالم، ولكن المفاجأة بظهور عدو جديد بعد سقوط الشيوعية، ألا وهو الإرهاب الأصولى الراديكالى.

وهنا يحلل هذه الظاهرة، ويرد السبب المباشر لها ليس إلى الفقر، على عكس ما أشاع بعضهم، وإنما إلى الأيديولوجية المتطرفة. ويبرهن على ذلك بالإشارة إلى أن معظم الذين هاجموا الولايات المتحدة (أحداث ١١ سبتمبر

(٢٠٠١) كانوا ينتمون إلى الطبقتين: الغنية أو الوسطى. وقد أصبحوا راديكاليين. وهم يدرسون في جامعات الغرب وليس في بلادهم.

وهذه ظاهرة غريبة تستحق الدراسة؛ فقد كان من المتوقع أن تتفتح عقولهم ومداركهم وهم يدرسون في جامعات ألمانيا وسواها، ولكن العكس هو الذى حصل. لقد تشكل فى نفوسهم رد فعل عنيف ضد الحضارة والحداثة لأسباب نجهلها<sup>(١)</sup>.

ولكن هنا لنا تعقيب على كلام فوكوياما، ولا نعرف بالضبط هل كان يجهل فعلا الأسباب أم يتغاضى عنها من أجل ألا يشخص العلة ويضعها أمام القارئ أو المواطن الغربى الذى ربما سيطلب فيما بعد بإيجاد الحلول للمشاكل التى أدت إلى هذه الظاهرة، والتى سبق أن ذكرناها؟

إن انحياز الغرب وعدم تعاطيه بحيادية وإيجابية مع قضايا العالم العربى، هو الذى أفرز أو ولد الكره والعداء لهذا الغرب، خاصة للولايات المتحدة.

هذا ومن أجل أن نستكمل الموضوع وصولاً إلى غايتنا التى نريد أن تبرهن عليها (فكرة نظرية الشرق الأوسط الكبير، وأن يكون العراق القاعدة أو اللبنة الأساسية الأولى لهذا الشرق)، ونواصل ما طرحه أحد كبار مفكرى الفلسفة الجديدة التى تستند إليها الولايات المتحدة فى نظرتها إلى العالم؛ إذ يكمل فوكوياما كلامه قائلاً: إنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الدول الضعيفة أو المنهارة هى المشكلة للنظام العالمى الجديد، فهذه الدول تنتهك حقوق الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، أو قل إن: حقوق الإنسان تنتهك على أراضيها بدون أن تستطيع أن تفعل شيئاً، كما أنه فى هذه الدول تحصل كوارث إنسانية ومجازر وحروب أهلية ومجاعات، ولا أحد يتحرك!

ويمكن القول أيضاً، إن هذه الدول لكى تغطى على ضعفها وقصورها،

فإنها تنخرط في حروب خارجية مع جيرانها، ومن ثم فلا ينتج عنها إلا المشاكل والقتل.

ثم يضيف فوكوياما قائلا: إنها أصبحت تؤوى الإرهابيين بعد ١١ سبتمبر، وربما قبله أيضا، وهؤلاء يسببون ضررا بالغا للولايات المتحدة والبلدان المتطورة الأخرى في أوروبا على وجه الخصوص، والدليل على ذلك أن دولة طالبان في أفغانستان كانت من الضعف؛ فلم تستطع أن تقاوم رغبة بن لادن في اتخاذها قاعدة لتدريب الإرهابيين، أما دولة السودان فكانت قوية إلى درجة أنها استطاعت أن تطرده من أراضيها بكل سهولة عندما شاءت، ورأت أن مصلحتها تتطلب ذلك، ومن ثم فالدول القوية في العالم الثالث هي أهم لنا بكثير من الدول المنهارة أو الضعيفة؛ لأننا نستطيع أن نتحاور معها، ونطلب منها عدم إيواء الحركات المتطرفة والإرهابية على أراضيها<sup>(١٠)</sup>.

إن ما حدث ويحدث وما سيحدث على أرض العراق ستكون له تأثيراته الكبيرة، وتداعياته العميقة، ليس بالنسبة إلى مستقبل الدولة والمجتمع في هذا البلد الغني بتراته الحضارية وموارده المادية والبشرية فحسب، بل إلى مستقبل الوطن العربي والدوائر الإقليمية والمحيطية به، وكذلك إلى مستقبل النظام العالمي وما يرتبط به من توازنات وتحالفات، خاصة أن المسألة العراقية تشكل أحد المفصل الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على أساس الحروب الوقائية والضرية الاستباقية، وذلك في ظل سيطرة نزعة إمبراطورية تغذيها هيمنة المحافظين الجدد على مركز القرار في واشنطن<sup>(١١)</sup>.

ولعل من المفارقات التي تطالعنا بها العلاقات الدولية، أن واحدا من أهم أسباب الحرب التي شنتها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على نظام صدام هو اتهامه بافتعال الأزمات مع دول الجوار الإقليمي ودخوله أكثر من حرب معها، ونزعة العداة التي شابت علاقاته الإقليمية<sup>(١٢)</sup>. لكن الملاحظ أنه وبعد زوال نظام صدام، نجد أن علاقات العراق مع جيرانه لم تتحسن، إن لم تكن قد تفاقمت

سوءاً، فهناك اتهامات عراقية لأكثر من دولة جارة بأنها تعمل على مساعدة الإرهاب، وتمويل الأعمال التخريبية، وإثارة حرب أهلية. في المقابل فإن كثيراً من دول الجوار العراقي بات ينظر إليه بارتياح؛ إذ تعتقد أن بغداد ستكون الأداة في يد الاستراتيجية الأمريكية إزاءها، وتقدم النموذج للطريقة التي يمكن أن تنتهي إليها نظمها؛ وهو الأمر الذي جعل ظلال الارتياح والعداء بين هذه الأطراف تتصاعد<sup>(١٣)</sup>.

إن واقع مستقبل العلاقات بين العراق والدول المجاورة له تحكمه عوامل عدة ومعقدة، بعضها يتعلق بالأوضاع والتطورات الداخلية في هذه الدولة، والآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به، وما تفرزه من تأثيرات بالنسبة إلى العراق ودول الجوار، خاصة في ظل الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها إعادة رسم الأوضاع في المنطقة، بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، وفي مقدمتها حرصها على تكريس مكانتها بوصفها قوة عظمى وحيدة في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة<sup>(١٤)</sup>.

ونعود من جديد إلى موضوعنا، فإذا كانت الغاية المرجوة هي الإصلاح والديمقراطية في العراق، حسبما ادعت الولايات المتحدة، فأين العراق منها الآن؟ فما جرى في العراق اليوم هو نقيض ذلك، فالفوضى والعنف والتهجير وسوء الخدمات والفساد المالي والإداري، والأسوأ من كل ذلك الفتنة الطائفية التي هي وليدة الاحتلال الأمريكي، وبأداتها المتمثلة في النخب السياسية الموجودة في العراق اليوم التي كانت لبنتها الأولى في المحاصصة الطائفية والعرقية التي وضعها الحاكم المدني الأمريكي في العراق بول بريمر.

ولنفترض جدلاً ونذهب أيضاً إلى ما ذهب إليه الأمريكيون، من أن الولايات المتحدة جاءت من أجل الإصلاح والديمقراطية؛ فما النتيجة حتى الآن؟

إن كل فعل أو عمل سياسى أو عسكرى يؤخذ بنتائجه فى النهاية. وإن ما جرى فى العراق على أيدى القوات الأمريكية وإدارتها المدنية لا يعبر عن حسن نوايا الولايات المتحدة تجاه هذا البلد. فبعد أن قامت بتفكيك السلطة حينما أسقطت النظام، قامت بتفكيك الدولة عندما حلت الجيش والقوى الأمنية ومؤسسات الدولة، والسماح بنهبها وحرق أبنيتها. ثم قامت بتفكيك الشعب بفرزه إلى أعراق وطوائف، وبدأ ذلك فى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، مروراً بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ثم كتابة الدستور الدائم للبلاد. والآن تعمل على تفكيك الطوائف ذاتها، محاولة تجزئة الطوائف إلى مجاميع للاقتتال فيما بينها. وفى خلال كل هذه المراحل جرت المحاولات لسلخ العراق عن جسده العربى، واستبدال هويته العربية. وهنا عدة أدلة على ذلك:

أولاً: لا القانون الإدارى للمرحلة الانتقالية ولا الدستور الدائم أشار إلى أن العراق جزء من الأمة العربية على غرار الدساتير السابقة. وبعد ضغوط كثيرة أشار الدستور الدائم - وبخجل - إلى أن العراق عضو فى جامعة الدول العربية، وهذا فى حد ذاته لا يلبى طموحات عامة العراقيين من شيعة وسنة، ولا يعبر عن حقيقة هوية الأغلبية العراقية، الذين هم من العرب بالتأكيد. كما أن هذه العبارة التى وردت فى الدستور لا قيمة لها عندما تأتى حكومة وتقرر الانسحاب من الجامعة العربية.

ثانياً: حاولت النخب السياسية إقشال كل مبادرات الجامعة العربية للمصالحة الوطنية، كذلك أفضلت وثيقة مكة التى جرت أواخر العام الماضى بين رجال الدين من شيعة وسنة.

ثالثاً: اختطاف السفير المصرى فى بغداد إيهاب الشريف وقتله، وفى هذا العمل إشارة إلى عدم الرغبة، فى العمل الرسمى العربى وإبعاده عن العراق، وتخويف البعثات العربية الرسمية الأخرى.

رابعاً: إفشال مهمة السيد لماني ممثل الجامعة العربية في بغداد، وحدث قبلها إفشال مبعوث الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي العربي الجنسية ذي النزعة القومية.

خامساً: التغييرات التي أحدثتها وزارة التربية في المناهج الاجتماعية (ولا نعرف حتى الآن ماهية هذه التغييرات).

سادساً: مطالبة أعضاء في البرلمان العراقي - وبشكل علني - طرد العرب من العراق.

إن محاولات نزع الهوية العربية عن العراق، ما هي إلا رد فعل لمواقفه القومية على مدى التاريخ، فالعراق على مختلف أنظمتها السياسية كان يصارع ويكافح من أجل المشاريع الوحدوية العربية، وإن اختلفت صورها من نظام إلى آخر، فهناك عراقيون قاتلوا إلى جانب الشريف حسين في الحرب العالمية الأولى للتخلص من الهيمنة العثمانية، ثم بايع العراقيون ابنه فيصل الأول، وهو من الحجاز ملكاً على العراق، والعراق مؤسس في جامعة الدول العربية، والنظام الملكي بزعامة نور السعيد حاول توحيد عدد من الدول العربية تحت ما يسمى "الاتحاد الهاشمي"، كما كان العراق ملاذاً آمناً للمناضلين والمفكرين العرب؛ أمثال ساطع الحصري وآخرين، إضافة إلى المواقف القومية للنظام السابق، على الرغم من كل ما يحمله هذا النظام من مساوئ.

إذاً، لمصلحة من يصب نزع هوية العراق القومية العربية؟ فبالأكيد هذا يصب في مصلحة الدول التي تريد للعرب مزيداً من الضعف والتجزئة، وفي مقدمتها إسرائيل، أما بالنسبة إلى إيران، وعلى وفق تصورها، فإن ذلك يسهل عليها مستقبلاً ضمها إلى أقاليمه الجنوبية، أو على الأقل يكون العراق تحت تأثيرها ونفوذها من خلال عناوين عدة.

إن العراق يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي، فنزع هويته العربية عنه،

يمثل سقوطا لهذه البوابة، ومن ثم يكون الوطن العربي ساحة مفتوحة للأطماع الإقليمية والدولية. وهذا ما أثبتته الأحداث في التاريخ عندما كان العراق مصدا بوجه الغزوات الأجنبية للوطن العربي من هذه البوابة. وفي الوقت نفسه يمثل العراق عمقا استراتيجيا لدول المشرق العربي، كما كان حتى وقت قريب ستارا حديديا لدول الخليج العربي تجاه النفوذ الإيراني، وعطل مبدأ تصدير الثورة الإيرانية للمنطقة. وهذه حقائق يجب ألا تغفل مهما كان رأينا سلبا أو إيجابا في الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق. وهذا ليس دفاعا عن أحد، وإنما هو دفاع عن العراق. لذلك نكرر هنا، وعلى العرب كافة، شعوبا وحكومات، أن يبذلوا كل ما في وسعهم للحفاظ على عروبة العراق، مع الإيمان بخصوصيته وتركيبته المجتمعية.

كذلك من النتائج الأخرى للاحتلال الأمريكي للعراق، وفي فترة زهو الانتصار العسكري الأمريكي في الحرب على العراق، راحت الإدارة الأمريكية - وبمنطق متعجرف - تفرض شروطها على بعض الدول العربية لإجراء الإصلاحات في بنيتها المجتمعية، متجاهلة بذلك خصوصيات هذه المجتمعات.

فأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اتخذت منها حجة لتعيد النظر في كثير من حساباتها. فهذا الحدث كان خرقا كبيرا للأمن القومي الأمريكي، بل إن الطروحات التي كانت ترى أن الدول العظمى ذات الموارد الاقتصادية الهائلة، والقوة الأكثر قدرة وتطورا وفتكا بالعدو، ذات التقنية (التكنولوجيا) الأكثر تقدما على مختلف الأصعدة، قادرة على حماية أمنها القومي، قد سقطت هذه الطروحات أمام هذا الحدث. وبدأ عدد من الدراسات والطروحات يشير إلى أن السعودية هي مصدر المشكلات لأمريكا، كون السعوديين نشطين على كل صعيد في سلسلة الإرهاب، فضلا عن اتهامات بأن أثرياء الأسرة الحاكمة السعودية منحوا دعما نقديا للقاعدة أو لمؤسسات خيرية لها روابط بالقاعدة<sup>(١٥)</sup>.

لذلك رأت الولايات المتحدة أنه لا بد لها من إعادة ترتيب أوراق علاقاتها الدولية، بما فيها تلك العلاقات مع بعض الدول التي كانت مثالية، والتي وصلت إلى حد التحالف حتى عقود طويلة، مثلما هي العلاقات مع المملكة العربية السعودية، كونها رأت أن "الإرهاب" الذي دك الولايات المتحدة سيبقى ولادا لبؤر الإرهاب هذه، على الرغم من أن النظام السعودي الحاكم يرفض ظاهرة الإرهاب هذه، وقد اتخذ سلسلة من الإجراءات لمحاصرتها، والتصديق عليها، ومن ثم محاولته القضاء عليها بشكل نهائي؛ لأنه رأى فيها خطرا يهدد على النظام في السعودية.

إن المملكة العربية السعودية لعبت دورا إقليميا مركزيا في السياسة الأمريكية ضد السوفييت في المنطقة؛ إذ لا يمكن إغفال مركزية العمود المعادي للسوفييت في السياسة الإقليمية، فالمملكة العربية السعودية - وهي ملكية مطلقة - كانت حاسمة في السياسة الأمريكية في السبعينيات، وما بعدها من القرن الماضي، وكان المسئولون الأمريكيون ينظرون إلى صورتها الوهابية المحافظة بوصفها حصنا ضد الشيوعية. وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كانت حصنا ضد خمينية إيران الشيعية<sup>(١٦)</sup>. وعندما غزا السوفييت أفغانستان، ضغطت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية لدعم جهود الأصوليين المسلمين الذين تطوعوا لمحاربة قوات موسكو، وقد منحت إدارة ريجان مليارات الدولارات لهذه المجموعات<sup>(١٧)</sup>.

وعندما قام العراق بغزو الكويت سخرت جهودها ومالها، واستضافت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على أراضيها من أجل طرد العراق من الكويت.

كل هذه المواقف المعبرة عن العلاقات المتينة مع الولايات المتحدة، تضاعفت أمام الزهو الأمريكي في الحرب على العراق، فراحت الإدارة



الأمريكية تفرض شروطها وتوصياتها على المملكة العربية السعودية وغيرها، لإصلاح مجتمعاتها. وكان ذلك واضحا في مناسبات عدة، ومنها ما لم تخفيه وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، حينما قالت: على الجانبين المصري والسعودي ألا يكتفيا بالانتخابات، وعليهما بتطوير المؤسسات، وخصت مسألة منح المرأة حقوقها في المملكة العربية السعودية<sup>(١٨)</sup>. وكانت من قبل قد ضغطت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية كي تتخذ إجراءات سياسية ضد الجماعات الإسلامية، خاصة في جوانبها المالية، وضغطها على الحكومة السعودية كي تحدث تغييرات في مناهجها الدراسية<sup>(١٩)</sup>.

إن هذا التدخل الأمريكي الواضح في الشأن العربي الداخلي للدول العربية، يعكس أن الولايات المتحدة لا يؤمن جانبها، مهما بلغت العلاقة معها متانة؛ ففي منطقة الشرق الأوسط لا يوجد لها أصدقاء أو حلفاء دائمين سوى إسرائيل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس من حق الولايات المتحدة فرض التوصيات على هذه الدولة العربية أو تلك لإجراء إصلاحات داخلية خاصة بها. فالعيوب موجودة في جميع المجتمعات، ومنها الولايات المتحدة، ولكن بصور مختلفة. وهل يجوز للعرب أن يفرضوا على الولايات المتحدة إجراء إصلاحات فيما يخص شأنها الداخلي؟

في المقابل، نحن لا ننكر أن الدول العربية في حاجة إلى إصلاحات شاملة كبيرة، ويقع على الأنظمة العربية أخذ زمام المبادرة وإجراء هذه الإصلاحات، من أجل التسريع في عملية التنمية؛ إذ لا يجوز أن تسير عملية التنمية في البلدان العربية بهذا البطء، فمستوى دول كثيرة في العالم لم يكن قبل بضعة عقود فقط أفضل حالا من مستوى مصر وبعض الدول العربية. لكننا نراها اليوم تتبوأ مكانة عالمية، واصطفت إلى جانب الدول المتقدمة مثل كوريا الجنوبية، دول جنوب شرق آسيا والصين والهند التي نراها اليوم تسير بخطى

حديثة نحو التقدم العلمى المتميز، على الرغم من أن إمكانات الدول العربية وتمتعها بالموارد والثروات أفضل من تلك الدول.

إذا على الأنظمة الحاكمة فى الدول العربية أن تعمل بجديّة على تشخيص أسباب التخلف، ومن ثم وضع الحلول السريعة المناسبة لتجاوز هذه الحالة، والحقّ بالدول التى كانت يوماً ما فى مستوى الدول العربية، والى يقفوا مكتوفى الأيدي فى انتظار فرض التوصيات لإجراء الإصلاحات على الطريقة الأمريكية.

وبهذه المناسبة، لا بد من أن يتخذوا من العراق درساً، فالجهل والتخلف وولاء البعض لجهات إقليمية، يسهل عملية نقل النموذج العراقى. على ما نراه اليوم داخل أغلب مجتمعاتنا العربية.



## الهوامش

- (١) جيف سيمونز: عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٢١١.
- (٢) المرجع السابق، ص ٣٩٧.
- (٣) دكتور حسن نافعة: وجهة نظر: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٣، يوليو، ٢٠٠٣، ص ٧٨.
- (4) Conlin Powel, No Country is Left Behind, Foreign Policy, Jan/ Feb 2005.  
وانظر: السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥، ص ٢٦٤.
- (٥) المرجع السابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- (6) Francis Fukyama, State Building Government and Word in the Twenty - First century Profile Box. London 2004.  
وانظر: مجلة دراسات دولية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان ٢٠٠٥، ص ٢٢.
- (٧) المرجع السابق، ص ٢٢٢.
- (٨) المرجع السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (٩) المرجع السابق، ص ٢٢٤.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- (١١) عبد العزيز بن عثمان بن صقر: العراق ودول الجوار: تحديات مشتركة، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٧، مارس/أذار ٢٠٠٥، الإمارات، ص ٤.

- (١٢) المرجع السابق، ص ٥ .
- (١٣) المرجع السابق، ص ٥ .
- (١٤) المرجع السابق، ص ٥ .
- (١٥) جون كول: الشيعة العراقيون حول تاريخ أمريكا المحتملة، المستقبل العربي، العدد ٢٦، ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ص ٩٩ .
- (١٦) المرجع السابق، ص ٩٥ .
- (١٧) المرجع السابق، ص ٩٦ .
- (١٨) كونداليزا رايس: كلمتها في مدرسة ودررو ويلسون لشئون العلاقات الدولية في برينستون، قناة الحرة الفضائية، ٢٠٠٥/٩/٣٠ .
- (١٩) عبد الله يوسف سهر محمد: الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط (دراسة في تطور العلاقات الدولية) السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٠، ص ١٤ .